

بالصريبي



أيهما سينتصر أخيراً؟ سياسة العفو

الملكي أم خطاب المعارضة التدميري؟

سميرة رجب

sameera@binrajab.com

هذه الجماعات بحق الوطن.. هذا التفاعل الذي لا يحصل عليه شعب من الشعوب المحيطة بنا شرقاً وغرباً.

والسؤال الثاني، يا ترى هل تعتقد هذه الجماعات الفاقدة للموضوعية في السلوك والطرح السياسي، والفاقدة للأدوار الوطنية البناءة والمكانة التاريخية بين من عملوا ونجحوا في بناء هذا الوطن وسطروا أسماءهم في قوائم العطاء والبناء، هل يا ترى يتوقع هؤلاء (وقد انتقل بعضهم، بالأمس القريب، من مواخيم الفساد والبارات إلى منابر المساجد وتزعم العنف) أن يحققوا قبولاً وطنياً في هذا المجتمع لولا لجوئهم إلى عمليات التفتت والاستقطاب الطائفي التي تشحذها الفتاوي الدينية المشوهة والمزيفة؟

ونزيد على ذلك ونقول، مهما تكن مثالب الحكم ولا تخلو سلطة في العالم من المثالب)، فإن البسطاء في هذا المجتمع البحريني قبل حكمائه لا يمكن أن يعطوا ثقتهن لمجموعات متطرفة مازالت غير قادرة على فهم قيم المعارضة السياسية وممارساتها المسؤولة في الحفاظ على مكتسبات المجتمع ومصالح الوطن وأمنه الداخلي والخارجي، وهي خارج السلطة، فكيف بها عندما تكون في قمة السلطة؟

نعم، هذا بينما تمكّن جلالة الملك، وإدارته، كسب قلوب وعقول البسطاء والحكماء من أبناء الشعب البحريني، كأب وراع أمين لمصالح شعبه، من دون تمييز أو تفرقة، في أكثر الفترات الدولية تلاطمًا وصعوبة، وليس كأحد المتنازعين على الأجندة والمصالح المتطرفة والمشبوهة.

ألم يكن من الأجرد على قادة العنف (لو كانوا كراما)، المعفى عنهم (والعفو من شيم الكرام)، أن يسموا فوق أخطائهم، ويؤكدوا للملك والشعب أن الفرصة قد حانت للوقوف صفاً بصف الحكومة والقيادة السياسية لمعالجة المشاكل الوطنية والتقدم في مسيرة الإصلاح، كمعارضة وطنية همها الوطن أولاً وأخرأ.. وهل تدرك جماعات العنف (إن لم يكونوا لئاماً) كم كانت ستكتب لو تعاملت إيجاباً مع هذا التسامح والعفو الذي عمل بهما جلالته؟.. وهل تدرك هذه الجماعات كم كسبت من احتقار واذراء الشارع، جراء سلوكها اللاإنساني في مقاييسها على أرواح قتلى العنف الأبرياء بحفلة من الدنائير، فقط لأنهم من جنسيات غير بحرينية، وكأنهم ليسوا ببشر حرم الله قتلهم، بينما تدعوا قتلها شهداء يراد الاحتفاء بذكرهم في أعيادنا الوطنية؟.. فهل يؤتمن هؤلاء على الوطن؟

وأخيراً، فإننا نتساءل مع الشاعر العربي:
متى يبلغ البنيان يوم تمامه
إن كنت تبني وغيرك يهدم

لربما هي المرة الأولى التي ترتفع فيها الأصوات البحرينية، ضد الإرادة الملكية بالعفو، الذي شمل هذه المرة، المتهمين والمعتقلين في جرائم الإرهاب والتدمير والقتل السياسي التي شغلت ملوكنا الحبيبة مؤخراً، وحاولت خلالها جماعات العنف استقطاب اهتمام الأطراف الخارجية لتحقيق أهداف غير مشروعة.. وخصوصاً أن هذا العفو تكرر مرات عديدة، من دون أن يثبت المعنى عنهم تفهمها لهذا الكرم، أو وعياً وطنياً ينهي هذا التأزيم المفتعل المستمر في هدر طاقات شابة وتعطيل مصالح الوطن.

ومع تفهمنا وتقديرنا، بل إجلالنا، لإرادة عاهل البلاد الجادة والخلصة في لم شمل الوطن وكل أفراد شعبه بعطشه وأبوته ورعايته، وإثبات صدق وحسن نواياه بتكرار العفو عن المتهمين في قضايا أمنية، وأمله في أن يتفهم أبناؤه معنى هذا «العفو عند المقدرة» لتجنب سلوك العنف والتدمير الذي وصل إلى حد القتل وإزهاق أرواح بريئة بأياديأطفال تم اختطاف براءتهم ليتحولوا إلى قتلة، رغم تفهمنا الكل هذا السمو في نوايا جلالة الملك، ومحاولتنا الوقوف إيجاباً مع إراداته السامية، فإن الطرف الآخر المستمر في غيه وأدائه التحرريضي بات يشكل تهديداً لأمن وسلامة الوطن والمجتمع والأفراد، مما يفرغ قرار العفو من مضمونه، متعيناً اللجوء إلى الفوضى وتحريف الممارسات الديمقراطية التي يجب أن يتعلّمها المجتمع من خلال العمل المبدع عبر آليات المراقبة والمساءلة والإصلاح وليس العنف.. البناء وليس الهدم والتدمير.. فإذا تجاوزنا كل الإسفاف الذي تم نشره منذ اللحظة الأولى بعد إعلان العفو حول الادعاء بأن العنف هو ما حقق العفو (غصباً عنهم)، وكل ذلك التظاهر الآخر بالقوة والتحدي عوضاً عن التعبير عن العرفان والتسامح، إذا تجاوزنا كل ذلك، فيا ترى كيف سنتعامل مع افعال أول أزمة سياسية بدأت تتفاعل مجدداً، قبل أن يجف حبر مرسوم العفو.. الأزمة التي بدأت بالدعوة إلى ندوة جماهيرية صارخة، للمطالبة بدستور جديد، يشترك فيها أقطاب العنف والارهاب، المعفى عنهم، من قاطعوا الانتخابات، مع جماعات سياسية شاركت في الانتخابات ولكنها فشلت في الوصول إلى قبة البرلمان، فرجعت إلى ركوب موجة الدستور مرة أخرى.

وهذا يدعونا إلى التساؤل مرة أخرى.. إن كانت أهداف هذه الجماعات مشروعة، فلماذا لا يمارس المطالبون حقهم بالآليات والقنوات الديمقراطية المشروعة؟.. وخصوصاً بعد تكرار العفو الملكي الذي يثبت حسن نوايا القيادة السياسية وتفاعلها الإيجابي مع الجماعات السياسية، رغم الأخطاء والجرائم التي ارتكبتها